



التاريخ: ١٤٣٩/٦/٢٣ هـ

الموافق: ٢٠١٨/٣/١١ م

حفظهم الله

سعادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

حفظهم الله

السادة مساهمي مصرف الراجحي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

**الموضوع: تقرير لجنة المراجعة والالتزام عن أنشطتها للسنة المالية  
المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ورأيها في مدى كفاية نظام الرقابة  
الداخلية**

يسر لجنة المراجعة والالتزام لمصرف الراجحي – شركة مساهمة سعودية – أن تتقدم لكم بتقريرها السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ حول أنشطتها والأعمال التي قامت بها ورأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.

تعمل لجنة المراجعة والالتزام في إطار لائحتها المعتمدة من الجمعية العامة للمصرف. و خلال عام ٢٠١٧م عقدت لجنة المراجعة والالتزام سبعة اجتماعات حيث بحثت وناقشت اللجنة خلال الاجتماعات المذكورة أعلاه العديد من الموضوعات المتعلقة بأعمال اللجنة و التي من أبرزها ما يلي:

**أولاً: مناقشة القوائم المالية السنوية والربعية للمصرف مع المراجعين  
الخارجيين**

استعرضت اللجنة القوائم المالية السنوية والربعية للمصرف ، حيث تم مناقشة القوائم المالية وكذلك الملاحظات المقدمة من المراجعة الداخلية و كذلك المراجعين الخارجيين (مكتب كي بي ام جي، ومكتب برايس وتر هاوس كوبرز). وبعد المناقشة قررت اللجنة التوصية باعتماد القوائم المالية والرفع بذلك لمجلس الإدارة.

**ثانياً: التوصية باختيار المراجعين الخارجيين لمراجعة القوائم المالية  
للمصرف للعام المالي ٢٠١٧م**

وفقاً للآلية المعتمدة من لجنة المراجعة والالتزام لاختيار المراجعين الخارجيين، راجعت اللجنة العروض المقدمة من مكاتب المراجعة الخارجية لمراجعة أعمال المصرف للعام ٢٠١٧م في ضوء التقييم الفني الذي اعتمدهته اللجنة. و بعد المناقشة قررت اللجنة التوصية بتعيين كل من مكتب كي بي ام جي و مكتب برايس وتر هاوس كوبرز لمراجعة أعمال المصرف للعام ٢٠١٧م ، و الرفع بذلك لمجلس الإدارة.

## ثالثاً: تقرير الفحص الشامل للمصرف

ناقشت اللجنة تقرير الفحص الشامل للمصرف والصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وتمت متابعة مستوى الانجاز فيما يتعلق بمعالجة الملاحظات حيث تم الانتهاء من معالجة كافة الملاحظات الواردة بهذا التقرير. كما ناقشت اللجنة تقرير مستوى الانجاز فيما يتعلق بمعالجة ملاحظات تقرير الفحص الشامل لفرعي المصرف في كل من الأردن والكويت.

## رابعاً: الإشراف على مجموعة المراجعة الداخلية

- مناقشة واعتماد خطة مجموعة المراجعة الداخلية للعام ٢٠١٧م. استعرضت اللجنة خطة مجموعة المراجعة الداخلية للعام ٢٠١٧م، والتي تم إعدادها على مستوى إدارات الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية، وكذلك في ضوء دورية المراجعة المبنية على المخاطر بناءً على نتائج وتقييم وتحليل المخاطر المرتبطة بوحدة المراجعة المختلفة وفقاً للألية المعتمدة لتقييم المخاطر في دليل عمل مجموعة المراجعة الداخلية. وبعد المناقشة اعتمدت اللجنة خطة المراجعة الداخلية لعام ٢٠١٧م والتي تضمنت فروع المصرف في الكويت والأردن.

- ملخص نتائج أعمال وتقارير المراجعة الداخلية. اطلعت اللجنة على ملخص أعمال وتقارير المراجعة الداخلية الربع سنوية، والمرفوعة للجنة خلال عام ٢٠١٧م، والمرفق بها تقارير المراجعة التفصيلية وناقشت اللجنة العديد من الملاحظات التفصيلية.

وقد تابعت اللجنة التقارير الدورية المقدمة لها عن مراجعة الفروع المصرفية و مراكز التحويل و مراكز النقد حيث ناقشت اللجنة الملاحظات التي تم رصدها في تلك الزيارات.

كما ناقشت اللجنة أيضاً تقارير المراجعة الداخلية التي تم إعدادها بناءً على طلب من مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تتعلق بجوانب هامة من عمل المصرف وتطلب فيها المؤسسة من المراجعة الداخلية فحصها كجهة مستقلة و الوقوف على مدى كفاية وفاعلية الضوابط التي سيتم اتخاذها لتلافي تكرار تلك الحالات في المستقبل.

- نتائج متابعة معالجة ملاحظات المراجعة الداخلية والخارجية وتقييم مدى استجابة الإدارة لمعالجة الملاحظات وتنفيذ التوصيات

أطلعت اللجنة على تقارير المتابعة الدورية التي تتم من قبل المراجعة الداخلية لتقييم مستوى الإنجاز في معالجة ملاحظات المراجعة الداخلية والخارجية وفقاً للتواريخ المتفق عليها والمحددة مسبقاً للملاحظات القائمة سواء من حيث تاريخ التطبيق أو من حيث مستوى المخاطر.

## خامساً: الإشراف على مجموعة الالتزام

- مناقشة واعتماد برنامج مجموعة الالتزام لعام ٢٠١٧م. استعرضت اللجنة برنامج الالتزام السنوي لعام ٢٠١٧م، والذي تم أعداده للتحقق من مدى التزام المصرف بالمتطلبات التنظيمية وفقاً للمنهجية المبنية على المخاطر.



- ملخص نتائج أعمال وتقارير مجموعة الالتزام
- اطلعت اللجنة على ملخص أعمال وتقارير مجموعة الالتزام الربع سنوية ، والمرفوعة للجنة خلال عام ٢٠١٧م ، والمرفق بها تقارير الالتزام التفصيلية وناقشت اللجنة بعض الملاحظات التفصيلية التي استرعت اهتمام أعضاء اللجنة.
- الموافقة على السياسات والدليل التشغيلي لمجموعة الالتزام
- استعرضت اللجنة عدة مواضيع على النحو التالي:
- ملخص ما تضمنته سياسة الافصاح، و انه تم اعدادها في ضوء متطلبات الجهات التنظيمية.
- ملخص ما تضمنته سياسة أعرف عميلك و انه تم اعدادها في ضوء متطلبات الجهات التنظيمية.
- ملخص ما تضمنته سياسة الالتزام – فروع الاردن و انه تم اعدادها في ضوء متطلبات الجهات التنظيمية.
- الدليل التشغيلي والذي يحدد المبادئ الأساسية والمنهجية التي يتبناها المصرف لإدارة مخاطر الالتزام، وهو مبني على التوصيات الواردة في دليل الالتزام للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.

## سادساً: رأي لجنة المراجعة والالتزام حول نظام الرقابة الداخلية

قامت لجنة المراجعة والالتزام بالاطلاع على تقرير تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية حيث ناقشت التقرير بشكل مفصل بناء على عمليات المراجعة التي تمت من قبل مجموعة المراجعة الداخلية والتأكدات التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية للمصرف والخاصة بنطاق وأهداف هذا التقرير.

ومن أبرز ما جاء في التقرير ما يلي:

- مراجعة بيئة الرقابة الداخلية
- قام المصرف باعتماد إطار عام للحوكمة يتم من خلاله إعداد الأدوات الرقابية المناسبة على مستوى المصرف حيث يوضح هذا الإطار الأدوار والمسؤوليات على مختلف مستويات المصرف بما في ذلك مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه واللجان الإدارية الأخرى
- يتواجد لدى المصرف مجموعة من السياسات والإجراءات التي تحكم عمل أنشطة المصرف، كما يعمل المصرف على مراجعة هذه السياسات والإجراءات بشكل دوري للتحقق من كفايتها وكفاءتها وملاءمتها لأنشطة المصرف.
- يتم تنفيذ معظم العمليات التشغيلية في المصرف بشكل آلي من خلال العديد من الأنظمة الآلية مما يساعد في الحد من الأخطاء اليدوية ويقلل من فرص الاحتيال
- مراقبة أعمال المصرف بشكل عام واتخاذ القرارات الهامة من خلال لجان تم تشكيلها بهدف ضمان سير أعمال المصرف بشكل ملائم من أجل حماية أصول المصرف



- يتواجد لدى المصرف إدارات متخصصة في تقييم/ مراقبة نظم الرقابة الداخلية والتي من ضمنها مجموعة المراجعة الداخلية و مجموعة الالتزام وإدارة مكافحة الاحتيال وإدارات المخاطر المختلفة
- وجود لجنة مراجعة والتزام منبثقة عن الجمعية العامة للمصرف تشرف على أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين مما يعزز من استقلاليتهما، وترفع لهذه اللجنة تقارير عن مخرجات مراجعة أعمال الادارات والأنشطة التي تقوم بها بصفة دورية ومنتظمة.
- يتم مراجعة مدى كفاية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر من قبل مجموعة المراجعة الداخلية وفقا لخطة سنوية معتمدة من قبل لجنة المراجعة والالتزام كما يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من خلال المراجعين الخارجيين للمصرف، وكذلك من خلال أعمال الفحص الذي يتم من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
- **رأي لجنة المراجعة والالتزام حول نظام الرقابة الداخلية.**

خلال عام ٢٠١٧م بذل مصرف الراجحي الجهود الممكنة لضمان ملاءمة نظام الرقابة الداخلية بما يتماشى مع متطلبات الرقابة الداخلية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كما ان عمليات مراجعة كفاءة نظام الرقابة الداخلية خلال عام ٢٠١٧م أعطت تأكيدات معقولة لملاءمة الضوابط الرقابية الداخلية المتبعة ووجود الانظمة والاجراءات اللازمة لتحديد وتقييم والتعامل مع المخاطر العالية التي قد يواجهها المصرف وكذلك سلامة تطبيقها حيث لم يتبين وجود نقاط ضعف جوهرية تؤثر على ملاءمة بيئة الرقابة الداخلية .

وبناء على نتائج تقييم ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية والتقييم المستمر للضوابط الرقابية التي تطبقها الإدارة خلال العام، وفي ضوء المعلومات المقدمة للجنة خلال العام ترى اللجنة أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل ملائم وتتم مراقبته بصورة منتظمة، كما ان الإدارة مستمرة في سعيها الدائم لتعزيز نظام الرقابة الداخلية.